الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم اثنين

2024\06\17

العدد ٢١٢

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

بمناسبة أسبوع منصور حكمت

الديمقراطية والحرية في مفاهيم الشيوعية العمالية (الجزء الأول)

سمير عادل

مدخل:

تتزامن مناسبة أسبوع منصور حكمت هذا العام، مع ما يحدث اليوم في عقر دار الديمقراطيات الغربية من احتجاجات عظيمة للتضامن مع الشعب الفلسطيني وإيقاف الحرب في غزة، وتعامل أنظمتها السياسية تجاه الحريات السياسية وحرية التعبير بذريعة «معاداة السامية. وقبل حرب غزة، حجبت تلك الأنظمة (الديمقراطية) أية وسائل إعلام تسرد الرواية الروسية عن الحرب في أوكرانيا.

لقد عرى منصور حكمت «الديمقراطية» وكشف عن ماهيتها واستخدامها التاريخي وفضح أسسها الاقتصادية وتناقضها مع ميل النزعة الإنسانية وتحقيق العدالة والمساواة. في كراسه «الديمقراطية بين الادعاءات والوقائع»، وحينها عندما تحدث منصور حكمت عن الديمقراطية، كان ذلك في عصر صم الآذان وتعمية العيون بفقاعة وخرافة الديمقراطية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترفع لواء نشر الديمقراطية، من اجل فرض نظام عالمها (الجديد)، ورفعت الى السماء أيادي المثقفين الليبراليين للدعاء والشكر للنعمة الديمقراطية التي نزلت عليهم، كتفا الى كتف مع المتوهمين بالفاتحين الجدد للبلدان الدكتاتورية من كل حدب وصوب لنشر (الديمقراطية المزعومة) تزاحمهم الأحزاب الشيوعية ــ التي كان يناسبها رفع راية الشيوعية أكثر من غيرها وذلك في ظل تنامي اليسار الاشتراكي وازدياد اعتبار الماركسية كرمزٍ للتحرر بعد ثورة أكتوبر في روسيا ــ الذين سارعوا إلى تغيير أسمائها ولونها كي تتلاءم مع بزوغ فجر الديمقراطية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وكان العراق أحد ابرز الحلبات الدموية لتسويق رواية نشر الديمقراطية الأمريكية، وبعد أن فشلت في إيجاد أسلحة الدمار الشامل في العراق أو وجود علاقة بين نظام الحاكم في العراق وتنظيم القاعدة على اثر تفجيرات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لمركز التجارة العالمي الذي ذهب ضحيته اكثر من ٥٠٠٠ إنسان بريء في نيويورك عشية الغزو والاحتلال.

ليس هناك يوم في التاريخ الحديث منذ بزوغ فجر البرجوازية مثلما يومنا هذا تتوضح ماهية «الديمقراطية» الغربية، التي تم الالتفاف على الثورات الجماهيرية وشنت الحروب من اجل إسقاط أنظمة سياسية غير موالية لها أو تسويق شخصيات نكرة في المجتمع وغير معروفة لتعويمها وتنصيبها على البلدان لتحقيق مصالح الدول الغربية تحت عنوانها. ها هي الجماهير في بلدان الديمقراطيات الغربية اليوم تشعر، أكثر من أي وقت، أنّها كانت فريسة للآلة الدعائية الغربية وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وقد أتضح أنَّ خلود عصر الديمقراطية هو نهاية التاريخ كما عبر عنها فرانسيس فوكوياما في كتابه (نهاية التاريخ)، هو أكبر كذبة مررّت على البشرية.

معيار النموذج الغربي للديمقراطية:

يعود مفهوم الديمقراطية الى العصر اليوناني، وهو حكم الشعب من الشعب الى الشعب.

تاريخياً علت راية الديمقراطية في العصر الحديث بوجه النظام الإقطاعي وسلطة الكنيسة. وكانت البرجوازية الصاعدة لها مصلحه في تقويض سلطة الاقتطاع والكنيسة والسعي لانتزاع سلطتها المطلقة وتسليمها الى الشعب. لأنَّ جميع القوانين والقرارات الصادرة بمعزل عن الشعب أي التي تصدر عن الكنيسة هي باطلة، طالما لم تنبثق من الشعب. وإنَّ الشعب له الحق في عزل أيَّة حكومة.

كان صراع البرجوازية بوجه الكنيسة والإقطاع بمثابة صراع على الشكل الجديد للملكية، صراع بين الملكية الإقطاعية والملكية الرأسمالية. أي صراع بين نمطين للإنتاج، الإنتاج الإقطاعي والإنتاج الرأسمالي. وان الحكم الإقطاعي والملكية المطلقة والكنيسة التي كانت حامية لهذه الملكية لا يتناسب مع التطور الصناعي ومع آليات عمل السوق الرأسمالية، وكانت البرجوازية بحاجة الى شكل جديد للسلطة، الى نظام سياسي ملائم يفتح آفاق التطور الرأسمالي واقتصاد السوق، وبحاجة الى أيدي عاملة كبيرة، والى منظومة قوانين وقرارات بل وحتى إلى أعراف جديدة تفتح آفاق المجتمع الجديد بما تتلاءم مع صعود نجم البرجوازية. وكان لابد لها من توجيه مدافعها بدلا من المنجنيق في دك قلاع الكنيسة ومصادرة أراضيها وإنهاء الحكم المطلق

التتمة ص ٣

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي حول دعوات الياسري الخائبة

لقد سعت القوى والجماعات الإسلامية والميليشياتية المتصارعة فيما بينها على النفوذ والامتيازات والحصص دوماً الى استغلال سخطكم وغضبكم الحق والعادل على سرقة ونهب وفساد السلطة المليشياتية القائمة التي نُصبَت على رقاب الجماهير بحراب الغزو والاحتلال، من أجل أهداف لا تمت بصلة الى أمانيكم وتطلعاتكم بعالم أفضل مفعم بالرفاه والحرية والمساواة.

إن خطوة زعيم مليشيا "لواء أنصار المرجعية"، حسين الياسري بدعوته الى التظاهر والاعتصام يوم الاربعاء المقبل وتنصيب حاكم عسكري وإعلان احكام عرفية في محافظة المثنى، هي خطوة أخرى في المسعى ذاته. ينبغي ان لا تنطلي هذه الألاعيب من اجل انتزاع الامتيازات والنفوذ عليكم. ان تباكي المذكور على وضعكم وعلى "شهداء تشرين" هو كذبة صرف. ان خطوته هي حركة سياسية تتعقب أهداف سياسية ذات صلة مباشرة بالسلطة والمكانة والثروة والحكم ليس إلا. انه يتعقب مصالح ذاتية ضيقة تتعارض تماماً مع مصالحكم.

ويكشف تأييد التيار الصدري لدعوات الياسري عن اصطفافات جديدة لتغيير التوازن في المعادلة السياسية. اذ يقف خلف دعوات الياسري التيار الصدري والمرجعية، وتسعى استغلال التخبط والانقسامات داخل الإطار التنسيقي بسبب استئثار اجنحة أخرى بالسلطة والامتيازات والمناصب الأمنية والسياسية وتحديدا مجموعة الخزعلي والعامري، لانتزاع ما يمكن انتزاعه من السلطة والثروات والامتيازات.

يا جماهير السماوة.. يا جماهير العراق..

ان دعوة حميد الياسري لإحلال حاكم عسكري للمدينة هو سعي لفرض استبداد آخر عليكم، استبداد عسكري! لا ينبغي ان تنطلي عليكم ادعاءاته بدفاعه عن هبّة تشرين وتباكيه على "شهداء تشرين". لقد سأمنا هذه المسرحية، مسرحية ذرف دموع التماسيح هذه. ليس في اجندة الياسري ومن أمثال الياسري والتيار الوطني الشيعي أي شيء يتعلق برفاهكم ومستقبل أطفالكم، بتحسين الخدمات، إقرار الضمانات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل أو ضمان البطالة. إن كان لأمثال الياسري شيء يقدموه لجماهير العراق هو ان يتركوا خناق هذا المجتمع وينسحبوا منه ويكفوا عن الاستهتار بحياة أكثر من ٤٠ مليون انسان.

ان قوى العملية السياسية، ومن ضمنهم التيار الوطني الشيعي وأمثال الياسري، مسؤولين بصورة مباشرة عن كل ما وصله المجتمع من حضيض سياسي واجتماعي وتردي معنوي. إنهم طرف اساسي في خلق كل هذه المأساة التي يمر بها المجتمع لأكثر من عقدين.

ان سبيلنا للحل ليس بتنصيب حاكم عسكري، وانما ان نوحد صفوفنا وقوانا من أجل إزاحة كل هذه التيارات الملطخة أياديها بدماء جماهير العراق من المجتمع، بعماماته و"بيرياته" وإنهاء هذا الكابوس المؤرق مرة والى الأبد، وارساء نظام سياسي يستند الى الارادة المباشرة للجماهير، ولقولكم الكلمة الفصل حول غد مشرق لكم ولأبنائكم.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٠٦ / حزيران / ٢٠٢٤

إستسهال قتل النساء في العراق: مقتل أم فهد، والحكم بالسجن المؤبد على أم اللول، عن أية ظواهر نتكلم؟

نادية محمود

الصفحة الثانية

الشعلة خارج سيطرة الصدريين هذه المرة!

علي احمد

مدينة الشعلة التي تتميز بصغر بيوتها وكثافة سكانها كانت ولا تزال منبع للاعتراض على قلة الخدمات ورداءتها وهي عادة ما تتصدى المشهد السياسي عن طريق الاحتجاجات والتظاهرات..... ولكن ما يؤسف له تحول هذه المدينة لتكون ميدانا للاستعراضات السياسية والعسكرية للصدريين وان تكون حاضنة للخطابات الطائفية، طيلة المدة من ٢٠٠٤ وهو الوقت الذي تشكل فيه الجناح العسكري لمقتدى الصدر الذي سماه بـ (جيش المهدي) وإلى وقت ليس بالبعيد، إذ سيطر فيها على أهم المراكز والمؤسسات الحكومية الخدمية والصحية، ولم تسلم منه لا الأرصفة ولا المساحات الفارغة التي حولها الى كراجات وأسواق

تدر عليهم وعلى لجانهم الاقتصادية أموالاً كبيرة. وقد شارك (جيش المهدي) بهذا النفوذ، لكن بنسبة أقل (حزب الفضيلة) وكان لا يقل سوء من الصدريين.. فالفضيلة هم أصحاب ما يسمى بالحملة الإيمانية التي طالت نساء الشعلة، إذ وصل بهم الأمر إلى فرض الحجاب على النساء وكانوا يوزعون المنشورات التي تدعي بقاء النساء في المنزل وعدم تبرجهن بالخارج ومحاسبة الشباب على تسريحة شعرهم، وجاءت بعدها مرحلة استخدام (بلوك البناء) وهو كتلة كونكريتية، لتقتل ما تقتل من الشباب، لا لشيء سوى لأنهم مختلفون بشعرهم ولبسهم، واستخدموا ما يسمى بـ (هيلكانة الزهرة) التي كانت على شكل خشبة لربط ارجل من يعارضهم وبعدها يتم جلدهم على نهاية الأقدام وهو ما يعرف بـ (الفلقة). وفي فترة اشتداد الصراع الطائفي كانت الشعلة ساحة لتصفية الخصوم المناوئين للصدريين فلم يسلم منهم لا الكبير ولا الصغير ولا حتى النساء كلهم كانوا تحت رحمة أوامر مقتدى الصدر.

مدينة الشعلة هي من المناطق الشعبية الفقيرة بسيطة الحال واصحابها من أهل الدخل المحدود، كانت دائماً تحت سطوة الإسلاميين الذين يعمدون إلى استغلال شبابها في الحروب و الصراعات فيما بينهم على المكاسب والامتيازات.

لكن دوام الحال من المحال فلابد أن يأتي اليوم الذي يتحرر فيه الناس من الأوهام وهذه المرة الحدث مختلف تماماً، ففي ٨ يونيو خرجت ولأول أعداد كبيرة من الشباب مطالبين بإقالة مدير بلدية الشعلة المنتمي للتيار الصدري وإقالة مدير المرور وإقالة عدد من مدراء الدوائر والمؤسسات الحكومية وتوجيه رسالة شديدة اللهجة الى قيادات في المليشيات بعدم تحكمهم و دعمهم للمسؤولين، وعلى مستوى الخدمات كانت مطالبهم تنصب على بناء المدارس وبناء المراكز الصحية وتغير القيادات الأمنية الماسكة للأرض وإعطاء مهله لتصحيح أوضاع المنطقة. فالمسألة التي أسلط عليها الضوء في هذا المقال أن هنالك أشكال نضالية ومطالبة تلامس حاجات ناس وهنالك وعي اجتماعي لدى سكان هذه المناطق ضد هيمنة أحزاب الإسلام السياسي ، فالتيار الصدري فشل هذه المرة، وفشل خطبائه على المنابر، وفشلت مكاتبه الاقتصادية، من أن تسلب إرادة الشباب ومطالبهم في التغير.

ولا ننسى أن كل هذا الوعي والرفض والاحتجاج خارج عباءة

الإسلاميين يعود إلى تشرين لأنها خلقت صف من الشباب الواعي بحاجاته الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، الرافض لهيمنة الإسلاميين، اليوم قد أصبحت هنالك نزعة قوية للاعتراض لدى مختلف الشباب، كيف لا وأن قسم كبير من شباب الشعلة كانوا في الصفوف الأولى من الانتفاضة مما خلق ودعم عندهم هذا الوعي.

مسؤولية الشيوعيين واضحة فنحن لسنا بعيدين عن المشهد، لجنة الشعلة للحزب الشيوعي العمالي العراقي تشترك مع هذه الجماهير بالآفاق والأهداف وهذه مسؤوليتنا، أن نوضح عن طريق شعاراتنا ما يلي: فرصة عمل أو ضمان بطالة لكل عاطل عن العمل، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية على مستوى عالي وأن تتلمس هذه الناس الرفاه والأمان والحياة الكريمة للنساء والشباب وكافة شرائح المجتمع.

إستسهال قتل النساء في العراق: مقتل أم فهد، والحكم بالسجن المؤبد على أم اللول، عن أية ظواهر نتكلم؟

نادية محمود

شنت موجة جديدة من قتل النساء في العراق، بدأت بمقتل ام فهد، وعددا اخر من النساء في أماكن متفرقة. وتعرضت أخريات الى العقوبات والتهديد، فقد حكم على هديل خالد عبد الرشيد المعروفة «بام اللول « حكما بالسجن المؤبد بدعوى انخراطها في شبكة تجارة المخدرات. وتهمة ام اللول بنيت على إعتراف شخص واحد، كان هو قد حكم عليه بتهمة الاتجار بالمخدرات. أن هذا الفيلم يذكرنا بفيلم(جست ميرسي- Just Mercy) الاميركي الذي يتحدث عن اصدار حكم بالاعدام على رجل اسود البشرة في تسعينات القرن المنصرم بجريمة لم يرتكبها، ولكن تم اصدار الحكم بناء على شهادة من رجل أبيض كان نفسه سجينا، الا انه ادلى بشهادة رؤيته للرجل الاسود وهو يقتل شابة بيضاء. لتكون هذه الشهادة الوحيدة كافية لادانة الرجل الاسود بتهمة القتل، دون اية تحقيقات او البحث عن ادلة اخرى. وهكذا كانت عقوبة هديل خالد (ام اللول)، بالاخذ بشهادة شاهد سجين واحد، ونتيجة التحقيق!!! تم اكتشاف تورطها بالاتجار بالمخدرات والحكم عليها بالسجن المؤبد.

في الوقت الذي تعقبت «العدالة» امر ارتباط ام اللول بشبكة اتجار بالمخدرات، واصدرت ونفذت حكمها، لم تحرك ساكنا للتحقيق في قضايا قتل النساء اللواتي سلبن حق الحياة. فكم لجنة تشكلت، وكم مرة تم الوصول الى القتلة، و كم مرة تم تطبيق العدالة بحق قتلة هؤلاء المواطنات العراقيات؟ الجواب هو لاشيء. وراح الموضوع في طي النسيان. ليس لمقتل ام فهد، بل لمقتل ريهام يعقوب، وتارا فارس، ورفيف الياسري، وسعاد العلي، والعشرات غيرهن.

أنه إستسهال قتل النساء، واستهدافهن لاسباب مختلفة. فالمرأة هي الكائن الاضعف في مجتمع تنص قوانينه وبشكل رسمي على حق ممارسة العنف ضد النساء. وتسوده ثقافة العنف ضد النساء، ويمتنع برلمانه عن اصدار قوانين تجرم العنف ضد النساء، ويقوم القائمون على دوائر ومؤسسات الدولة بممارسة مختلف اشكال الابتزاز والتحرش والعنف ضد النساء. انها ثقافة قائمة بكاملها على التمييز الجنسي ضد المرأة فقط لانهن نساء.

لم يكن قتل النساء ظاهرة جديدة، فقد امتدت هذه الظاهرة من الحملة الايمانية لصدام حسين في تسعينات القرن المنصرم والتي قتلت فيها النساء الممتهنات للجنس، الى قتل النساء على الميلشيات الاسلامية بعد عام ٢٠٠٣ بسبب عدم ارتداء الحجاب ومن اجل قسر برنامجهم الاسلامي على المجتمع ، مرورا بقتل النساء العاملات في التجميل وعارضات الازياء في عام ٢٠١٨، الى قتل الناشطات المدنيات في ٢٠١٩-٢٠٢٠، لنصل اليوم الى مرحلة جديدة من قتل النساء وهذه المرة الضحية هن نساء أرتبطن بمسؤولين في الدولة، وافترض الجميع انهن محميات من جماعات تمتلك القوة والسلطة والسلاح، ليتضح الواقع، انهن في مجتمع لا يتواني عن قتلهن او توجيه اشد العقوبات عليهن، فقط لانهن نساء. لقد جرى اعتقال عدد من يسمين بالبلوكرات والفاشنيسات، بتهمة المحتوى الهابط، ثم- كما في حالة- هديل(ام اللول) بتهمة الاتجار بالمخدرات، ويمكن تلفيق اية تهم: التأثير على الجيل الجديد، تخريب قيم المجتمع، هدم نسيج الاسرة..والخ.

لقد بدأت ظاهرة ظهور نساء يرتبطن بالسياسيين وبهذا الشكل العلني في السنوات الاخيرة، حيث يتمتعن بالحصانة وحماية هؤلاء السياسيين، وحصلن بفعل هذه الصلات، وبفعل وجود الفساد، على امكانيات مالية ليست بقليلة. ولكن النتيجة، وبمقتل ام فهد، والحكم بالسجن المؤبد على ام اللول، يتضح بانه اذا جرى مس الرجل السياسي وشرفه الرفيع، نتيجة صلته بتلك النساء، فان التخلص منهن، يصبح امر ولا اسهل منه. حيث مع بدء تشكيل هؤلاء النساء خطرا عليهم، عُمد الى التخلص منهن بالقتل مرة او بحكم السجن المؤبد مرة أخرى. هذه العقوبات نفذت ضد جنس هو الأكثر عرضة للعنف، وللإضطهاد والإستغلال والابتزاز والتحرش، والمعاملة الدونية.

ان تعامل السياسيين الانتهازي والمصلحي مع هؤلاء النساء، والاستفادة منهن وقت الحاجة، والتخلي عنهن، بل وحتى التمادي والوصول الى قتلهن وتصفيتهن عند اقتضاء مصلحتهم، يدلل على الخساسة التي يغرق بها هؤلاء وحتى اذانهم. التمييز الجنسي ضد النساء عار على البشرية. يجب ان تصان حياة البشر، وان تجري حمايتهم، رجالا كانوا ام نساء. وان يعاقب كل شخص تسول له نفسه سلب حياة انسان، رجلا كان او امرأة. ان التغاضي عن قتل النساء، فقط لانهن نساء، وكأنه امر ثانوي هو عار بوجه النظام بكامله، بقوانينه، ودستوره، وبرلمانه، وبثقافته، التي نقف نحن النسويات ضده ومن اجله تغييره. تغييره لنظام عادل قائم على احترام حرمة الانسان، وكرامته، واي كان جنسه

الديمقراطية والحرية في مفاهيم الشيوعية العمالية

سمير عادل

وامتيازاتها الاقتصادية، وإطلاق العنان للفلاحين الذين كان تربطها رباط وهمي مقدس بالأرض للهجرة والالتحاق بالجيش البروليتاري الجديد من أجل العمل في المدن أو الإنتاج الرأسمالي الجديد. بيد أنَّ الديمقراطية لا تمس شكل الملكية الجديدة، أي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولا تتحدث عن سبب الهوة الطبقية بين طبقة لا تنتج وتمثل أقلية الطفيلة من الشعب وطبقة تنتج كل ثمار المجتمع وتمثل الغالبية العظمى من الشعب. فكما يقول لنا منصور حكمت في موضوعه (الديمقراطية بين الادعاءات والوقائع) إنَّ الديمقراطية هي شكل للنظام السياسي والسلطة للطبقة البرجوازية، وهي لا تتجاوز صناديق الاقتراع كي يضمن انتقال سلس للسلطة لحماية راس المال، بالمعنى تمثيل مصالح الشركات الرأسمالية سواء كانت محلية أو عالمية.

ويمكن حسب هذا المعيار أي معيار صناديق الاقتراع، وصف الجمهورية الإسلامية في إيران بأنها ديمقراطية، فهي أيضا تستخدم صناديق الاقتراع باختيار أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية، وبنفس المعيار أيضا يعتبر نظام بشار الأسد في سورية هو الآخر ديمقراطياً حيث تستخدم نفس الآليات باختيار البرلمان ويصح في روسيا بقدر ما يصح في الولايات المتحدة الأمريكية. وان مشكلة الأقطاب الإمبريالية الغربية العالمية مع روسيا أو إيران وسورية، أو حتى الصين التي تنعدم فيها الانتخابات البرلمانية وصناديق الاقتراع حسب النموذج السائد في السوق السياسية للبرجوازية الغربية، ليست في عدم حذوها حذو الأنموذج (الديمقراطي)، بل المشكلة تكمن في الصراع على الحصص والأسهم في تقسيم الإنتاج الرأسمالي العالمي، وعلى حجم الأسواق. فنرى كل الدعايات الإمبريالية الغربية حول انعدام حقوق الإنسان والديمقراطية في تلك البلدان هي مجرد عناوين فارغة لتبرير التدخل في شؤونها أو فرض عقوبات اقتصادية وسياسية لترويضها وليس إلا، فالدول الغربية تحاول انتزاع أيّة شرعية من أيّ انتخابات إذا لم تتفق مع مصالحها المادية. فعلى سبيل المثال انقلبت على الانتخابات في غزة عام ٢٠٠٦ عندما فازت حماس، ودعمت انقلاب العسكر في الجزائر عام ١٩٩٢ عندما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات، والتفت على انتخابات أوكرانيا عندما فاز الموالين لروسيا وهناك عشرات الأمثلة في التاريخ الحديث تبين أنَّ الديمقراطية بالمفهوم الغربي نسبية، وتعترف بها فقط وإذا فقط جاءت نتائجها مع مقتضى مصالحها.

الإصلاح والديمقراطية:

أكثر المقولات استهلاكا على مدى التاريخ منذ تعلم الإنسان اللغة في الدعاية والإعلام والتحميق والتضليل في الأدبيات السياسية هي مقولة الديمقراطية. وتحت ستارها تمضي سياسات اقتصادية معادية للطبقة العاملة؛ من خصخصة الخدمات والتعليم والصحة ورياض الأطفال وتنصل الدولة من مسؤولياتها تجاه المجتمع، وفرض الضرائب على المحروقات وتعويم العملة المحلية، وكلها تجري بتوافق مع مقولة «الإصلاح الاقتصادي» وتحت المظلة الديمقراطية، بينما الطبقة العاملة والغالبية الكبيرة من الجماهير موثوقة الأيادي أمام صرح الديمقراطية المقدس، كما هو الحال في أنموذج (الورقة البيضاء) في العراق ويصح ذات الوضع على ومصر وتونس والأرجنتين وغيرها من البلدان. فيما تأخذ مقولة الديمقراطية مساحة واسعة في تلك الأدبيات، تروج لها البرجوازية وتحاول حصر أذهان المجتمع بصناديق الانتخابات وبرلمان ينبثق من تلك الصناديق لجلد الجماهير بسوط الإصلاح، صوت التقشف والعوز والإفقار، سوط رمي مصير الإنسان في غياهب المجهول.

وفي الوقت ذاته تسعى البرجوازية إلى عزل وطمس والفصل ما بين السياسات الاقتصادية وبين الأنموذج (الديمقراطي) الذي يقول عنه منصور حكمت بانه إضفاء الشرعية على السلطة البرجوازية المنفصلة كليا أو المنعزلة عن الجماهير، ومن جهة أخرى فإنَّ الأنموذج (الديمقراطي) الذي يسوق له عبر الدعايات والإعلانات هو محاولة للتعمية والتضليل على الارتباط الوثيق والتناغم بين تشديد السياسات الاقتصادية المشارة إليها وتحقيق أهداف سياسية للطبقة البرجوازية التي ترتبط بشكل غير مباشر بمصالح اقتصادية، وبين تقلل درجة اتساع رقعة الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي.

وهذه المقولات الرائجة في سوق الأدبيات السياسية للبرجوازية هي جزء من التحميق السياسي لتكبيل ذهن المجتمع، للحيلولة دون انفلات عيار الطبقة العاملة والفئات المحرومة في المجتمع في مجرى تعكير الاستقرار السياسي ومزاج حرية تحرك الرأسمال، والاستثمار بشروطه التي تنصب بالدرجة الأولى على توفر فائض قيمة يضاف الى راس المال المذكور.

ومن الطريف في الأنموذج (الديمقراطي)، هو أنَّ عملية الإصلاح الاقتصادي تعمل بشكل متناقض مع الديمقراطية البرجوازية، وهما تعملان بعكس بعضهما بشكل موضوعي، ، حيثما تشرع الطبقة البرجوازية الحاكمة «بإصلاحاتها» في مرحلة الأزمات الاقتصادية والإفلاس والتضخم، تذهب في فرض سياسة التقشف، أو تشدد الهجمة على مكتسبات الطبقة العاملة مثل تقليل الأجور أو تقليل السن التقاعدي أو تقليل الضمان الصحي والضمان الاجتماعي للتخلص من أزمتها بدلا من فرض الضرائب على أرباح الشركات الرأسمالية وتقليل معاشات ماجوريها وموظفيها في دواوينها وآلتها العسكرية والقمعية، وعلى الضفة الأخرى تتزامن مع تلك (الإصلاحات الاقتصادية)، سياسة تضييق مساحة الحريات التي تنتزع من الديمقراطية في الأوقات العصيبة للطبقة البرجوازية الحاكمة، وتنتشر الشرطة بهراوتها في الساحات والشوارع لقمع أيَّة حركة احتجاجية ترفض تلك الإصلاحات. ولا ضير في استذكار كيف قمعت حكومة تاتشر الديمقراطية عمال المناجم في بريطانيا في العقد الثمانينات من القرن المنصرم، وأطلقت الكلاب على العمال المضربين.

الديمقراطية وتناقضها مع حاجات الجماهير:

الديمقراطية بالمفهوم الغربي وعلى صعيد الممارسة العملية والتجارب العملية في العالم، هي حرية الاختيار في وضع صوتك في صندوق الاقتراع، ولك الحق بعدم الإدلاء لمن لا تريده. وكما يقول منصور حكمت إنَّ حرية الفرد والحقوق الأساسية للإنسان وباقي الحريات ألحقت بالديمقراطية بفضل الاشتراكية والليبرالية. أنَّ الديمقراطية مثل الاستقلال والحكم الذاتي كما يشير منصور حكمت، فلا يشترط حصول أي شعب على الاستقلال من الاستعمار بأنَّه سينال مساحة واسعة من الحريات وعلى مساواة اقتصادية. إنَّ النضال من أجل المساواة للمشاركة في الانتخابات بغض النظر عن حجم الملكية أو انعدامها عند الأفراد المشاركين، كما كان سائدا في بداية القرن العشرين، إذ لم يحق للعمال المشاركة في الانتخابات هو جزء من النضال الديمقراطي، إلا أنَّ الملكية ليس محل تساؤل أمام الديمقراطية، أي أنَّ الديمقراطية عمياء تجاه البنية الاقتصادية والسياسية، كما يؤكد منصور حكمت. ويقول في مكان آخر، لا تحدد الديمقراطية توسيع مساحة العدالة والمساواة والحريات السياسية. ويستطرد بالقول إنَّ النضال ضد إنهاء سياسة التمييز العرقي على سبيل المثال، هو جزء من النضال الديمقراطي، ولكن لا تشترط الديمقراطية أبدا عندما يتساوى البشر ذوي اللون البشرة البيضاء مع ذوي البشرة السوداء في الحياة السياسية، يعني في نهاية المطاف سيحصل على مساواة اقتصادية وحياة أفضل. وتشير نعومي كلاين في كتابها (عقيدة الصدمة) بعد انتهاء حكم الفصل العنصري في دولة جنوب أفريقيا، تضاعف عدد من يتقاضى اقل من دولار واحد في اليوم بعد استلام المؤتمر الوطني الأفريقي الحكم في ١٩٩٤ من ٢ مليون شخص الى ٤ ملايين في عام ٢٠٠٦، وازدادت نسبة البطالة بين السود من ٢٣٪ الى ٤٨٪ بين عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٢، ومن بين سكان جنوب أفريقيا الذي يبلغ عددهم ٣٥ مليون، يستلم ٥ آلاف فقط من السود (٦٠٠) ألف دولار سنويا بينما عدد من يستلم نفس المبلغ من البيض أكثر بعشرين مرة من السود. الخ. أي بعبارة أخرى، صحيح أنَّ السود أصبحوا متساويين مع البيض على صعيد المشاركة السياسية، لكن المساواة الاقتصادية والرفاه والعيش الكريم بقيت بعيدة المنال عن أيادي الغالبية العظمى من السكان السود.

أي أنَّ هناك عزل تام بين الديمقراطية كممارسة سياسية في اختيار شكل الحكم من أعضاء برلمان وأعضاء حكومة، وبين المحتوى السياسي للحكم. وما نراه اليوم من سياسات إسرائيل في غزة التي أقل ما يوصف بأنَّها سياسات النازيين أو الفاشيين إبّان الحرب العالمية الثانية تجاه الشعوب الأخرى، وقد دفعت سياسات إسرائيل المحكمة الجنائية الدولية والعدل الدولية لإدانتها وإصدار الأولى مذكرات اعتقال قادة إسرائيليين، ومع هذا نجد الأبواق المأجورة من ما يسمونه بالمحللين السياسيين في الطرف الإسرائيلي، يتبجحون بأن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وعلى العالم المتمدن الدفاع عنها. إنَّ معيار الديمقراطية ليس أكثر من تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع. ولكن لا أحد يسال ما هو المعيار الإنساني لسياساتها تجاه الفلسطينيين على الأقل في الضفة الغربية أذا وافقنا مع روايتها على أنَّ أهالي غزة كلهم حماس ويستحقون الموت كما عبر وزير مالية إسرائيل في ضرب غزة بقنبلة نووية. وما هو معيار للديمقراطية في تعريف هوية دولة إسرائيل بأنها هوية يهودية، فكم تتطابق هذه الفكرة مع الديمقراطية.

وعليه هناك عزل تام بين الديمقراطية كممارسة وحصرها في إطارها السياسي، وبين المحتوى السياسي الطبقي للنظام السياسي الحاكم، وهذا العزل هو جزء من لعبة البرجوازية للتضليل والاحتفاظ بالسلطة الطبقية. وبنفس القدر تضع الطبقة البرجوازية تشويه واضح حول الديمقراطية وتصورها، بأنَّها النظام الخالد وبالإمكان عزل أيَّة سلطة أو حكومة عبر صناديق الاقتراع واختزالها عند هذه الحدود، وتسويق الدولة البرجوازية على أنَّها الحاكمة العادلة فوق المجتمع وفق الديمقراطية، بنفس القدر تجد الطبقة العاملة أنَّه وبواسطة الديمقراطية البرجوازية لا يمكن خداعها، وان مطالبها تتجاوز هذه الأطر. وعلى سبيل المثال عزوف الجماهير مثلا عن الانتخابات في ثلاث دورات متتالية في انتخابات ٢٠١٨ ٢٠٢٢ للبرلمان ٢٠٢٣ لمجالس المحافظات بنسبة تجاوزت أكثر من ٨٠٪ في العراق وتكررت نفس الحالة في انتخابات تونس بعد الانقلاب العسكري الذي قاده قيس سعيد، وفي الانتخابات المصرية التي تلت انقلاب السيسي على الإخوان المسلمين، تثبت صحة ما ذهبنا إليه. وهكذا فإنَّ الديمقراطية هي مجرد إضفاء الشرعية على السلطة غير الشرعية للطبقة البرجوازية الحاكمة وبغض النظر عن محتواها الليبرالي أو الديمقراطي أو الديكتاتوري المنفصلة والمعزولة عن الجماهير، كما يشير منصور حكمت بصواب الى هذه الموضوعة.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

مرة اخرى، حول موقف منصور حكمت من تعدد الاقطاب العالمية!

توما حميد

لقد قررتُ العودة الى هذا الموضوع لان له راهنية ونشهد تطورات مثيرة في هذا المسار. لم يعد اليوم، وخاصة مع صعود الصين و منظمة «بريكس» والتقارب الروسي-الصيني من الصعب ملاحظة مسار بروز عالم متعدد الاقطاب، ولكن منصور حكمت تحدث عن عدم رسوخ عالم احادي القطب وحتمية بروز عالم متعدد الاقطاب في وقت كان القطب الغربي بقيادة امريكا يبدو مطلق القوة، وفي وقت اعلنت البرجوازية الغربية ومفكريها نهاية التاريخ بسيادة الرأسمالية على العالم ونهاية الصراع الطبقي وتفوق الليبرالية الغربية على نماذج الحكم البرجوازية الاخرى، بعد انهيار القطب الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. اعتقد منصور حكمت بأن عالم احادي القطب الذي سمي ب»النظام العالمي الجديد، او النظام الدولي القائم على القواعد» لم ولن يترسخ وان حرب الخليج ضد العراق، والحروب والتدخلات التي تلت، لم تكن الا محاولة من قبل الغرب لحماية وحدته ومحاولة من قبل امريكا للإبقاء على قيادتها لهذا القطب، بعد زوال اسباب بقاء هذا القطب موحد. قلة من اتفق مع منصور حكمت عندما عبر عن آرائه حول حتمية بروز عالم متعدد الاقطاب وتفاهة الادعاءات حول الديمقراطية ولكن أثبتت الاحداث هذه الايام بسرعة مذهلة وبشكل لا لبس فيه عبقرية رؤية منصور حكمت بصدد مسارات النظام الرأسمالي وتهافت الادعاءات حول « الديمقراطية» البرجوازية.

ان مسألة عدم قبول هيمنة عالم القطب الواحد لم تكن مع القطب المنهار، اي القطب الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، قطب رأسمالية الدول، بل مع اقطاب جديدة على شكل دول او تكتلات او تحالفات دولية تشهد نموا اقتصاديا وتكنلوجيا يفوق الغرب مما يعزز مكانتها عالميا. فالقطب الشرقي كان لابد له ان يتماهى وحتى الاندماج مع القطب المنتصر، كما ان مع زوال عالم ثنائي الاقطاب قد أزال السبب لبقاء القطب الغربي موحدا. لقد تمكنت امريكا من منع تفكك القطب الغربي لمدة تزيد من ثلاثة عقود، ولكن تبقى وحدة هذا القطب هشة للغاية ولاتزال اوروبا او على الاقل بعض الدول الاوربية تبحث عن مكانة لها في المعادلات الجديدة.

ان دقة منصور حكمت واستعداده للإدلاء بهذه الآراء عكس التيار وفي وجه كل الماكنة الدعائية للبرجوازية العالمية تأتي من نظرته المادية والدياليكتيكية للتاريخ وحركة المجتمع الانساني. ان التصريحات والافكار التي يطلقها مفكرو ومناصرو الطبقة الحاكمة نابعة من مواقف ايدلوجية و سياسية وعاطفية اكثر من كونها نابعة من تحليل علمي للأحداث وحركة المجتمع. لقد وضح كارل ماركس بان احدى مشاكل النظام الاقتصادي الرأسمالي هي النمو غير المتكافئ. وقد بين كل تاريخ الرأسمالية بانها لا تنمو بشكل متكافئ. اذ بدأت الرأسمالية في بريطانيا وانتقلت منها الى قارة اوروبا ومن ثم الى المستعمرات مثل امريكا الشمالية واستراليا والى دول اخرى مثل اليابان وبعدها الى كل زاوية من زوايا العالم. وقد كانت بريطانيا هي المركز والامبراطورية البرجوازية وبعدها برزت مراكز رأسمالية مهمة مثل المانيا واليابان ودول اوربية اخرى ولكن بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت امريكا اهم مركز رأسمالي مع مراكز رأسمالية اصغر في حين ان بريطانيا اليوم لا تتعدى جزيرة رطبة صغيرة تشهد تراجع مكانتها بشكل مستمر. ان النمو الرأسمالي غير المتكافئ يحدث داخل البلدان وبين البلدان المختلفة. ففي امريكا مناطق مثل ماساتشوستس المعروفة بصناعات النسيج، وبنسلفانيا المعروفة بصناعة الفولاذ والزجاج، وديترويت المعروفة بصناعة السيارات وغيرها تهجرها الصناعة الرأسمالية وتحولها الى مناطق مهجورة لتنتقل الى مناطق اخرى داخل امريكا وخارجها. فالنمو غير المتكافئ يحدث بين الدول ايضا ولذلك على مر تاريخ الرأسمالية نشهد صعود مراكز وامبراطوريات جديدة وافول اخرى. اليوم نشهد صعود مراكز جديدة مثل كوريا الجنوبية، والصين والبرازيل وروسيا وغيرها. ان روسيا الصاعدة اليوم هي ليست ممثلة للقطب الشرقي رغم انها تستمر في بعض سياسات الاتحاد السوفيتي الخارجية مثل الوقوف ضد التدخلات الغربية في الدول الاخرى ودعم استقلال الدول الضعيفة الخ. من جهة اخرى بين لينين بان احدى مزايا الامبريالية كأعلى مراحل نمو الرأسمالية هو تصدير الرأسمال وتقسيم او اعادة تقسيم العالم الى مراكز نفود للقوى العظمى. ان صعود الصين اقتصاديا يتطلب ان يكون لها مناطق يمكن لها ان تستثمر رساميلها فيها.

ان نقطة التحول الاساسية في عالم اليوم هو صعود الصين كقطب اقتصادي وبالتالي سياسي وعسكري والتقارب الصيني الروسي. ان الصين بالذات تضع بديل امام الكثير من الدول مقابل القطب الغربي، لعدة اسباب اهما ان اغلب الدول لها مصالح اقتصادية مع الصين كدولة كبيرة من الناحية السكانية وتشهد نمو اقتصادي قوي اكثر مما لها مع الغرب، ويعتبر تبني النموذج الاقتصادي للصين اكثر جاذبية لتلك الدول وهو نموذج يضمن نمو اقتصادي كبير وغياب الحريات السياسية الموجودة في الغرب. فرأسمالية هذا العصر تحتاج الى ايدي عاملة مقموعة ورخيصة. كما ان الصين التي وجدت بان سياسات التنمر، والتهديد والاخضاع وخلق التوتر والخلافات وعدم الاستقرار التي يمارسها الغرب بقيادة امريكا ضد الدول الفقيرة والضعيفة مثل منطقة الشرق الاوسط، لم تجلب لها الا الكراهية والحاجة الى انفاق عسكري هائل، تلجأ الى سياسة مختلفة تروج لعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، عدم السعي لإبقاء الدول الاخرى متأخرة، التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة، والاستثمارات التي تخدم المصالح المتبادلة. وتسعى الصين حتى الى عدم احلال عملتها، اليوان مكان الدولار بل تشجيع استعمال العملات الوطنية في تسوية التعاملات.

من جهة اخرى، تشعر كل من الصين وروسيا بان الغرب هو خطر وجودي لهما. فالغرب يصرح بشكل علني عن نيته تمزيق روسيا والصين الى دويلات صغيرة يمكن التحكم بها. لذا فان التقارب والتعاون بين الصين وروسيا لم يعد خيار بل هو امر حياتي، لذا وصلت العلاقات بينهما الى ما يصفه الطرفان « بأكثر من تحالف استراتيجي». ان السبب الاساسي لفشل الحملة الغربية ضد روسيا وخاصة الحصار الاقتصادي الذي شمل اربعة عشر حزمة من الاجراءات والعقوبات هو وقوف الصين بجانبها، والى درجة اقل دول اخرى مثل الهند الى جانب روسيا. فبدلا من انهيار الاقتصاد الروسي، يشهد نموا كبيرا وبدلا من تحول العملة الروسية، الروبل الى خراب كما وعد الرئيس الامريكي جو بايدن، هي مستقرة بدرجة كبيرة. وقد تمكنت الصين والى حد اقل دول اخرى من التعويض عن البضائع الغربية التي كانت تصدر الى روسيا، لذا لم يحدث تضخم كبير في اسعارها. ان دفاع الصين عن روسيا هو دفاع عن نفسها. يسعى الطرفان الى تمتين وتقوية التحالفات الاقتصادية والسياسية بينهما. لقد رافق بوتين في الزيارة الاخيرة التي قام بها الى بكين اواسط شهر ايار ٢٠٢٤ تقريبا كل الحكومة الروسية بما فيا وزير الدفاع ووزير المالية ومديرة البنك المركزي، اضافة إلى قادة اهم الصناعات في روسيا. لقد كان الهدف اقامة علاقة عميقة بين الطبقتين الحاكمة في البلدين على كل المستويات وفي كل الميادين تستمر حتى عندما لايبقى بوتين وشي في الحكم. لقد وصلت العلاقة بين الصين وروسيا مرحلة يجعل محاولات الغرب الفصل بين الدوليتين عقيمة.

كما هو متوقع، يصارع القطب الغربي ضد خسارته للمكانة التي تمتع بها في اخر عقدين، في حين ان القطب الصاعد وخاصة الصين يروج بان بإمكان الجميع التعاون والتنافس بشكل سلمي دون اللجوء الى العنف. تعد هذه المرحلة مرحلة خطرة جدا. اذ هناك خطر جدي، ان يتسبب الغرب في حروب تكون لها عواقب وخيمة على البشرية. كما ان هذه الفترة هي مثيرة اذ تشهد تغيرات كبيرة ومتسارعة، فالركود السياسي ليس سمة من سماتها. كما تفتح الابواب امام تغيرات ثورية كبيرة في المجتمع البشري. تعتبر هذ الفترة رغم خطورتها، فترة إيجابية من وجهة نظر القوى التقدمية، اذا ان الخلافات داخل صفوف البرجوازية العالمية تفتح افاق جديدة امام الحركات الشيوعية والاشتراكية لدخول الميدان. يجب على الشيوعيين في العراق النظر الى هذه الفترة من هذا الفهم.